

الاستماع لسكان ألبرتا: ميزانية عام 2023

7 نوفمبر /تشرين الثاني 2022 استفسارات وسائل الإعلام

تود حكومة ألبرتا الحصول على آراء سكان ألبرتا مع التحضير لميزانية عام 2023

تستمر ألبرتا في كونها الرائدة على مستوى البلد في النمو الاقتصادي، وستستمر ميزانية عام 2023 في إعطاء المقاطعة مكانة لجذب الاستثمارات والتنويع الاقتصادي وخلق فرص العمل. ستعزز ميزانية عام 2023 التزامنا بزيادة القدرة على تحمل تكاليف الحياة وتحسين منظومة الرعاية الصحية لدينا وخلق فرص العمل ودعم سكان ألبرتا.

"ألبرتا هي المكان الأفضل للمعيشة، والعمل، وتربية أُسرنا. ستعطي ميزانية عام 2023 سكان ألبرتا الأولوية عبر دعم مجتمعاتنا المحلية وأعمالنا التجارية وأسرنا بالاستثمار الاستراتيجي من أجل تحقيق مستقبل زاهر. أتطلّع إلى معرفة أولوياتكم ووجهات نظركم في ميزانية عام 2023. يُرجى تخصيص الوقت لإكمال الاستبيان أو المشاركة كيفما تستطيعون".

ترافيس توز، رئيس مجلس الخزينة ووزير المالية

الاستماع لسكان ألبرتا من خلال الاستشارات العامة جزء هام من عملية وضع ميزانية ألبرتا. إضافةً إلى ذلك، ستحصل الحكومة أيضاً على مساهمات من مجموعات تتضمن قادة المجتمعات المحلية والأعمال.

يمكن لسكان ألبرتا مشاركة آرائهم وأفكارهم للميزانية القادمة عبر تعبئة الاستبيان على الانترنت والانضمام إلى الاجتماعات الهاتفية مع وزير المالية ترافيس توز. يمكن للأعمال التجارية والبلديات والجمعيات الصناعية والمؤسسات المجتمعية والمجموعات الأخرى أن ترسل مساهماتها عبر البوابة الإلكترونية نيابةً عن مؤسساتها.

الاستبيان وبوابة التقديم مفتوحين الآن. لمزيد من المعلومات عن طرق المشاركة هذه وغيرها من الطرق، يُرجى زيارتنا على alberta.ca/BudgetConsultation.

حقائق سريعة

- المستجدات المالية للربع الأول من 2022-23 اعتباراً من 31 أغسطس/آب:
- توقعات الإيرادات لعام 2022-23 هي 75,9 مليار دولار، بينما يتوقع أن تكون النفقات 62,7 مليار دولار.

- يؤدي ذلك إلى وجود فائض بمقدار 13,2 مليار دولار لعام 2022-23، ينتج جزء كبير منه بسبب عائدات الواردات غير المتجددة المحطمة للرقم القياسي وضرائب دخل الشركات الأعلى من المتوقع.
 - بعد إعادة دفع لديون تبلغ 13,4 مليار دولار، من المتوقع أن تبلغ الديون المدعومة من دافعي
 الضرائب 79,8 مليار دولار في 31 مارس/آذار 2023.
- يقدر صافي نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ 10,3 في المائة في نهاية السنة المالية، بما يتماشى مع هدف المقاطعة في إبقائه أقل من 30 بالمائة بكثير، مما يضمن وجود ألبرتا في وضع قوي لتدفع ديونها.
- من المتوقع أن ينمو اقتصاد ألبرتا (مُقاساً بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) بنسبة 4,9 في المائة
 في هذا العام.

معلومات ذات صلة

- استشارات ميزانية عام 2023
- المستجدات المالية والبيان الاقتصادي للربع الأول من عام 2022-23

استفسارات وسائل الإعلام

تشارلوت تايون

780-932-5381 السكرتيرة الصحفية، مجلس الخزينة والمالية